الاستثمار الأجنبي في العراق الواقع والتحديات

م.م. صباح جليل كاظم الحسيني

كلية الإدارة و الاقتصاد/ جامعة كربلاء

الملخص

شهد الاقتصاد العالمي في أواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لأنها تعد الظاهرة الأكثر قوة و فعالية في العلاقات الاقتصادية و الدولية .

و العراق كما هو مفهوم بحاجة إلى إعادة بناء البنى التحتية و أعمار ما دمرته الحروب وإنعاش القطاعات الإنتاجية في مختلف الق طاعات الاقتصادية . وبالوقت نفسه يعاني هذا الاقتصاد من الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والنفقات و عدم كفاية الادخارات لسد حاجات عملية البناء والأعمار .

و تكمن أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر كونه احد مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية و إعادة أعمار العراق و يرتبط هذا بإمكانية دخول الشركات الأجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة و توفير فرص العمل و إدخال الأساليب الحديثة في الإدارة و العمل و تدريب الملاكات الوطنية إداريا و فنيا.

Abstract :-

In the late twentieth century , the global economics witnessed an increase in the subject of direct foreign investments , for it is considered the most effective and powerful phenomenon in the international and economic relationships .

It is well-known that Iraq is in need of reconstructing its infrastructures , rebuilding what wars had destroyed , and refreshing various productive economic sects . At the same time this economy suffers from a big gop between in comings and expenditures , and insufficiency of savings to cover the needs of building and reconstruction .

The importance of the direct foreign investment lies in being one of the external financial sources for the process of development and reconstruction of Iraq .

This is related to the possibility that foreign companies can participate with their huge financiol potentialities and their ability to use modern technology.

They can also provide work opportunities , import modern methods in business and management and train local staff technically and managerially.

المقدمة:

من المسلم به أن سياسة الاستثمارات الأجنبية تنمو بشكل مطرد نتيجة التغير التكنولوجي السريع ونتيجة تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار والتجارة، ولم تعد حركة الاستثمار للشركات العالمية نحو الدول النامية تقتصر على البحث عن أسواق محمية أو عن عمالة رخيصة غير ماهرة أو عن موارد طبيعية قابلة للاستغلال فقط، بل تزايد الاستثمار في الآونة الأخيرة في الدول النامية في أنشطة عالية التكنولوجيا تتطلب عمالة ماهرة ومنضبطة مع توافر مستويات عالية من المهارة وبنية أساسية على مستوى عالمي وشبكة من الموردين قوية تساند هذا الاستثمار .

إننا نرى اليوم عدداً كبيراً من البلدان النامية تسعى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشتى الطرق فمثلاً عن طريق المناطق الحرة والإعفاءات الضريبية والحوافز. و العراق كما هو مفهوم بحاجة إلى إعادة بناء البنى التحتية و أعمار ما دمرته الحروب وإنعاش القطاعات الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية . و بالوقت نفسه يعاني هذا الاقتصاد من الفجوة الكبيرة بين الإيرادات والنفقات و عدم كفاية الادخارات لسد حاجات عملية البناء والأعمار.

وهنا يأتي دور الاستثمار الأجنبي المباشر كونه احد مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية و إعادة أعمار العراق.

ولتوضيح مضامين البحث تم تقسيمه إلى عدة مباحث آذ تناول الأول : الإطار النظري و ألمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر . أما الثاني : فقد تطرق إلى تسليط الضوء على تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و توزيعه الجغرافي و القطاعي . أما الثالث : فقد تناول توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق .

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في تطوير الاقتصاديات العالمية مع إشارة لاسيما للعراق .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف أداء القطاع العام الذي يقوم بإدارة القطاعات الاقتصادية المختلفة أما بسبب ضعف أو قلة كفاءة الموارد البشرية فيها أو ضعف التخصيصات المالية ومن هنا نسعى من خلال البحث إلى أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية التي عجزت عن تحقيقها المدخرات المحلية الضعيفة في البلدان المستضيفة للاستثمارات الأجنبية .

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في العراق و التحديات التي تواجهه و دورها في أحداث التنمية الاقتصادية مع أشارة لاسيما للعراق .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها : (إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تسُهم في إحداث التطور الاقتصادي في العراق إذا ما وجدت البيئة القانونية والتشريعية المناسبة) .

المبحث الأول/ الإطار النظري و ألمفاهيمي للاستثمار الأجنبي

أولا: مفهومه ،تعريفه ، أهدافه ، أشكاله ، مبادئه ، شروطه .

1- تعريف الاستثمار الأجنبي:

اختلفت و تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي و ذلك باختلاف وجهات نظر الكتاب والمؤلفين كل حسب موقعه فنجد الاقتصادي يعرفها من الناحية الاقتصادية و رجل القانون يعرفها من وجهة نظر قانونية، ولما كان الاستثمار عملية مركبة تجمع بين عناصر قانونية و أخرى اقتصادية ، كان من الضروري عرض مفهوم الاستثمار الأجنبي لدى كل من الاقتصاديين و رجال القانون كالأتي :

فالاستثمار الأجنبي من الناحية الاقتصادية : يعرف بأنه " انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة ، كشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ارباحا، أو امتلاك عقارات تعطي ريعا، أو بقصد توظيفها في آليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي و الاقتصادي[1] .

أما البعض الآخر من الاقتصاديين فيرى أن الاستثمار الأجنبي هو " عملية اقتصادية تهدف إلى خلق رأس المال من خلال إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير حاجات مختلفة و تحقيق فوائض مالية " مما سبق يظهر لنا بأنه لا يوجد اتفاق عام على مفهوم الاستثمار الأجنبي وكل تعريف على حدا لا يفي بالغرض المطلوب و يركز على جانب واحد من جوانب.

الاستثمار الأجنبي فالتعريف الأول: مثلا يعطي صورة شمولية للاستثمار الأجنبي بأنه كل صور انتقال رؤوس الأموال عبر الدول في حين التعريف الآخر: يجعل من العوائد المالية المترتبة عن الاستثمار محورا لتعريفه دون دراسة عملية الاستثمار

ذاتها و استخلاص عناصرها. ومنه كخلاصة تجمع بين كل هذه التعريفات فيمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه انتقال لرأس المال بين الدول لإيجاد مشروعات اقتصادية من اجل تحقيق فوائد مالية سواء كانت هذه المشروعات إنتاجية، أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات، أو القروض [2] .

أما من الناحية القانونية : فقد اختلف فقهاء القانون على وضع تعريف واحد وشامل للاستثمار الأجنبي إذ تعرف اللجنة التي شكلها اتحاد القانون الدولي، الاستثمار الأجنبي بأنه " تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيداً بغير تنظيم مباشر " [3] .

1- عبد الله ،عبد الله عبد الكريم ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص18، 2008 .

2- حردان ،طاهر حيدر ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 14 ، 1997.

3- شلتاغ، شيماء محمد ، القانون الواجب التطبيق على عقود الدولة مع الأشخاص الأجنبية، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية القانون، جامعة بغداد، 1426هـ،ص 6 ، 2005م .

وللاستثمار الأجنبي أهداف في البلد المضيف :إذ يسعى كل بلد مضيف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحه من وراء جذبه للاستثمارات الأجنبية إلى بلده ومن بين أهم هذه الأهداف التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها نذكر ما يأتي: المساهمة في التخلص أو بالأحرى التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.

الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه واستثماراته. زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج و تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. المساهمة في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات أو كلاهما معا حسب نوع الاستثمار لأجنبي، و هذا ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات. تدريب و تأهيل العاملين المحليين من خلال تلك الدورات التدريبية و التكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبها[1] .

و أهداف للبلد المستثمر : إذ بدوره المستثمر الأجنبي يسعى للحصول على تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحه و تحقق له أرباحا طائلة ومن بين أهم هذه الأهداف. [2] نذكر منها :-

1 -الحصول على مردودية أعلى من تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو استثمر الأجنبي في بلده الأصل.

2 -الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار، أو لوجود المنافسة مع منتجات ذلك المستثمر الأجنبي.

3 -الحصول على المواد الأولية وبأسعار رخيصة، لأجل استخدامها في عملية التصنيع.

4 -الحصول على اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم للاستثمار الأجنبي و من ثم تخفيض تكلفة الإنتاج، لأن العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية.

5-الحصول على المزايا و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي ،لاسيما وفي وقتنا الحالي إذ أصبحت الدول المضيفة تتنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم تسهيلات و إعفاءات بصورة خيالية من خلال قوانين جذب وتشجيع الاستثمار.

6 –التخلص من شبح المنافسة الذي كان يلحق الشركات الأجنبية في بلدها الأصل ،إذ أنه في الدولة المضيفة يسهل على الشركة الأجنبية منافسة الشركات والصناعات المحلية من إذ الجودة و الأسعار و نوع الخدمة، وذلك بسبب وفرة رأس المال و إمكانياتها المتقدمة .

7 –التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية من خلال تنويع وتوزيع استثماراتها في مناطق عدة من العالم .

1– أبو قحف ،عبد السلام ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، ص 152، 2009 .

2– ابو قحف ، مصدر454 سابق ص 153.

و يأخذ الاستثمار الأجنبي أشكال عدة هي :–

أ– الاستثمار الحقيقي :

أن الاستثمار الحقيقي يشمل استثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع ، أي زيادة طاقته الإنتاجية كشراء الآلات و المعدات و المصانع الجديدة . و يعد الاستثمار حقيقيا متى ما وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل الحقيقي ، كالعقار و السلع و يترتب عنها منافع اقتصادية تزيد من ثروة المجتمع،[1] وتقسم إلى قسمين : أ–الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت . ب– الاستثمار في المخزون .

ب– الاستثمار المالي :

يتجسد هذا النوع من الاستثمار من خلال استخدام الإرباح الفائضة في شراء الأسهم والسندات الأمر الذي سينعكس ايجابيا على المركز المالي للمنشأة و هذا النوع من الاستثمار هو عبارة عن حقوق تنشأ من معاملات مالية بين الإفراد و المؤسسات و يمكن التعبير عن هذه الحقوق بوثائق و مستندات تسمى بالأصول المالية .[2] .

ت– الاستثمار الموارد البشرية و الاستثمار الاجتماعي :

أن الرأسمال البشري يظهر كنفقات عند استعماله ، كعامل من عوامل الإنتاج و التي تمثل مجموع الكفاءات الإنتاجية الفردية المتعلقة بصحة الفرد ، و الكفاءة الفيزيولوجية و خبرته في العمل . وعليه فأن توظيف فرد معين ذو كفاءات عالية في مشروع استثماري معين يعد شكلا من أشكال الاستثمار في المجال البشري .[3] .

ث– الاستثمار التجاري و الاستثمار في البحث و التطوير :

- الاستثمار التجاري : أن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية والاستثمار في المنشات التجارية بهدف الأعمال التجارية و تصريف السلع تعتبر استثمارات قائمة بذاتها ، فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الاستثمارات المختلفة الأخرى .
- الاستثمار في البحث و التطوير : لهذا النوع من الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات و المشاريع الكبيرة لأهميته البالغة في إمكانية استعمال الآلات و التجهيزات ذات التقنية العالية و هذا يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج و الإنتاجية و تحسين جودة المنتوج و خفض التكاليف .

و هناك عدة مبادئ الاستثمار الأجنبي :– يجب مراعتها من قبل المستثمر الأجنبي، كما يأتي :–

1– معرفة البدائل المتاحة من إذ تكاليفها و عوائدها المتوقعة و مخاطرها ، هذا يعني أن على المستثمر أن يجري مسحا كاملا عن فرص الاستثمار المتاحة له.

2- تحديد المدة الزمنية اللازمة للاستثمار ، أي هل الاستثمار طويل الأجل أم قصير الأجل.

1- رمضان ، زياد ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل للطباعة والنشر ،الأردن، ط1 ، ص15 ،1998.

2- رمضان ، مصدر سابق ، ص16.

3- الراوي ، خالد وهيب : الاستثمار ، مفاهيم تحليل، دار المسيرة للنشر ، عمان، الأردن، ط1، ص43، 1999.

3-تحديد درجة المخاطر التي يرغب المستثمر في تحملها أي استعداده لتحمل الخسائر التي قد يتعرض لها جزء من استثماراته في المستقبل .

4- ضرورة تنويع الاستثمار ، إي توزيع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر من خلال توزيع الاستثمارات ما بين الأسهم والسندات وغيرها بهدف تحقيق هدف استثماري محدد.

5- ضرورة الاستعانة بالكفاءات المالية التي لديها الخبرة والكفاءة الكفاية في هذا المجال و التي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب للاستثمار من خلال تقديم كل ما يحتاجه المستثمر من معلومات[1].

وهناك شروط الاستثمار الأجنبي المباشر:

يجب الاعتراف بأن سياسة الاستثمارات الأجنبية تنمو بشكل مطرد نتيجة التغير التكنولوجي السريع ونتيجة تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار والتجارة، ولم تعد حركة الاستثمار للشركات العالمية نحو الدول النامية تقتصر على البحث عن أسواق محمية أو عن عمالة رخيصة غير ماهرة أو عن موارد طبيعية قابلة للاستغلال فقط، بل تزايد الاستثمار في الآونة الأخيرة في الدول النامية في أنشطة عالية التكنولوجيا تتطلب عمالة ماهرة ومنضبطة مع توافر مستويات عالية من المهارة وبنية أساسية على مستوى عالمي وشبكة من الموردين قوية تساند هذا الاستثمار. [2].

إننا نرى اليوم عدداً كبيراً من البلدان النامية تسعى على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشتى الطرق فمثلاً عن طريق المناطق الحرة والإعفاءات الضريبية والحوافز .....والخ.

أن الاقتصاديات النامية تسعى إلى سبل نقل التكنولوجيا والإدارة وتفضل أن يتم ذلك من خلال شركات مشتركة أو تراخيص التصنيع بينما ترى بعض الشركات متعددة الجنسيات خدمة الأسواق الخارجية من خلال فروع مملوكة لها بالكامل، وهو توجه توافق عليه بعض البلدان النامية في حالات لاسيما.

ويفرق تقرير الاستثمار العالمي لعام 1994 بين ثلاثة استراتيجيات تتبعها الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، الأولى تقتصر على خدمة البلد النامي فقط، ولأخرة تعتمد على قدر بسيط من المدخلات المحلية مع توجه تصديري في عدد من المنتجات، أما الثالثة فتتميز بقدر كبير من الاندماج في الاقتصاد المحلي بعد المنتجات التي تصنع في البلد النامي هي جزء من الهيكل الإنتاجي العالمي للشركة متعددة الجنسيات تمثل توفير قطع بأكملها من البلد النامي تدخل في التجمع النهائي الذي يتم في بلد آخر.

ومما لاشك فيه فأن السياسات التي تتبعها الدول النامية تؤثر بقدر كبير في جودة الستراتيجية التي ستتبناها الشركة العالمية في هذا البلد،فإذا كانت الدولة تطبق تعريفات جمركية حمائية شديدة فأن إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات متعددة الجنسيات ستتجه نحو أحلال الواردات بدلا من التوجه ألتصدري .

وعلى ضوء ذلك فأن السؤال الذي نطرحه هو تحت أية ظروف يمكن أن تتكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولماذا يتم اختيار بعض الدول بالتحديد كمكان لتوظيف هذه الأموال؟

أن الرد على هذا السؤال من الممكن أن ينحصر في النقاط الأتية: [3] .

1- علوان ، قاسم نايف ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ط1، عمان ، دار الثقافة،ص34 ،2009 .

2- مطر،محمد . إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية ، الطبعة الخامسة ،عمان ، دار وائل، ص42 ،2009.

3- ابو قحف ، مصدر سابق، ص 146.

1- وجود عوامل محفزة من جانب المستثمر مثل النقص الكبير في الأيدي العاملة أو ارتفاع قيمة العملة في بلده الأصلي.

2- وجود عوامل محفزة من قبل الدولة المضيفة مثل النمو السريع في الأسواق وجودة الموارد البشرية والبنية الأساسية وحوافز التصدير و الخ.

3- وجود مناخ استثماري مشجع، فالوضع العام والسياسي للدولة ومدى مايتسم به من استقرار وتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته وتوازن ماينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدولة الاقتصادية و أجراءتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر إنتاج، وما يتميز به البلد كطبيعة جغرافية، كل ذلك نسمه مناخ الاستثمار، وعلى الرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من جهود معظم الدول النامية والتي من بينها دول شرق ووسط أوروبا لتحسين مناخ الاستثمار فيها لتهيأة الظروف لجذب الاستثمارات، فأن العملية الاستثمارية في الدول المضيفة تواجه العديد من المشاكل والمعوقات والتي تحد من حركة الاستثمارات في هذه الدول.

ثانيا/ الآثار الاقتصادية ويمكن تقسيمها الى :-

أ- الآثار الايجابية : وتتمثل بزيادة معدل التكوين الرأسمالي:

يعد هذا الأثر من أهم الآثار الايجابية التي يحصل عليها البلد المضيف من جراء استقباله للاستثمارات الأجنبية داخل ترابه، إذ تعاني معظم الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية، و ذلك بسبب انخفاض دخلها القومي و كذا ضعف معدل الادخار فيها مما يجعلها تبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الأموال و التي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستثمر أموال ضخمة في الدول المضيفة تعجز عنها الشركات الوطنية، و تظهر الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي في البلدان المضيفة من خلال الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه البلدان.

و خلق فرص العمل تعد مشكلة البطالة من المشاكل الكبيرة التي تصادف مختلف الدول المتقدمة النامية ومشكلة البطالة تعتبر أكثر حدة منها في الدول النامية، إذ أن البطالة في الدول المتقدمة سرعان ما يتم استدراكها بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي و ارتفاع معدلات الاستثمارات بها عكس الدول النامية التي تعرف بجهازها الإنتاجي البطيء وقلة تدفقات الاستثمارات فيها. ويمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية قد تسُهم في خلق فرص للعمل و ذلك في ظل الاعتبارات الآتية [1]

.

- إن وجود الشركات العابرة للقارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية و خلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم خلق فرص عمل جديدة .

1- مبروك ،نزيه عبد المقصود ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ط 1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، ص 419 ، 2013.

- أن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، الأمر الذي سيمكنها من توسع في أنشاء مشاريع صناعية و تجارية و خدمية مختلفة و هذا يساعد في خلق فرص عمل جديدة .
- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية داخل الدولة .
- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

و تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد كل بلد، كما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه و إدارة الاقتصاد الوطني و يعرف ميزان المدفوعات بأنه "سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية، سواء استتبعت دفع نقود أم لا لاقتصاد وطن معين في مدة زمنية معينة تقدر عادة بسنة فائتة[1].

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات ، وكأحد طرق علاج هذا العجز فإن الدولة المعنية تلجأ لفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية كبديل، عن طريق الاقتراض من الخارج.

ويمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية قد تحدث أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة مادام حجم انسياب هذه الأموال و الاستثمارات يزيد عن حجم تصدير الفوائد و الأرباح للخارج و للحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة لابد من مراعاة ما يأتي[2] :-

1- التدفقات الداخلة:

مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي يعتمد على نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي للمشروع، كلما زادت نسبة المستثمر الأجنبي في المشروع زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.

وكذلك التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول و الإقامة للعاملين الأجانب القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

2- التدفقات الخارجية:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد لاستيراد مواد خام و مواد أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأجور و المرتبات والحوافز اللاسيما بالعاملين الأجانب المعنة للخارج.
- مقدار الأرباح المعنة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج و التسويق...الخ.
- مقدار رأس المال المعن للخارج بعد مدة من مرحلة التشغيل. فروق أسعار تحويل المواد الخام و المواد الأولية) المعاملات بين الشركة الأم وفروعها. [3].

و جلب التكنولوجيا : تلعب التكنولوجيا دورا بارزا في إستراتجية التنمية التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر، إذ صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر المهمة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية و نتيجة لهذه الأهمية البالغة التي اكتسابها موضوع التكنولوجيا، و رغبة العديد من البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية كأحد وسائل بلوغ هذا الهدف، نظرا لأن هذه الشركات الأجنبية عند حلولها بالبلد المضيف و البدء في استثماراتها تنقل معها جميع عوامل الإنتاج،

1- دويدار ،محمد ، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، ص 37 ،2000 .

2-ابو قحف ، مصدر سابق ،ص ص 122-155 .

3- دويدار،مصدر سابق:ص38

لاسيما تلك غير المتوفرة في البلد المضيف ومن بين هذه العوامل نجد التكنولوجيا إذ ساهمت الشركات الأجنبية في سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية و البلدان المتطورة ، إذ استطاعت بعض البلدان النامية بفضل الاستثمارات الأجنبية أن تقيم مشاريع ضخمة ذات مستوى تقني متقدم .[1]

ب- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي: وتتمثل بمدفوعات هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة :والتي تشمل:

1- الأرباح المعنة للخارج.

2- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية . وتتمثل في رسوم و براءات الاختراع، العلامات التجارية، التراخيص ونفقات الإدارة و الخبرات الفنية الأجنبية.

3- الفائدة على رأس المال المستثمر.

4- مدفوعات استعادة رأس المال المستثمر.

5- تحويلات جزء من مرتبات العاملين ألأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم وتشير البيانات إلى أن المدفوعات الصافية لدخول الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية قد تزايدت من 3 بليون دولار سنة 1960 إلى 10 بليون دولار سنة1973 بنسبة % 10 و % 16 على التوالي من إجمالي صادرات هده الدول وزادت هذه النسبة لتصل إلى % 20 سنة 1998 وكانت قد بلغت أعلى مستوى لها سنة 1985 إذ وصلت إلى 28.3 من إجمالي صادرات هده الدول من السلع و الخدمات [2].

و كذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك في ذلك البلد، هذه الوفورات تتمثل في العديد من السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معروفة من قبل في تلك الدولة المضيفة و هذا ما ينجم عنه توسع في الاستهلاك من قبل المواطنين لاسيما تحت تأثير الحملات الترويجية لتسويق تلك المنتجات الجديدة، و هذا الاستهلاك الجديد قد لا يخدم الدولة المضيفة لاسيما في السنوات الأولى في سبيل تحقيق التنمية، و كما هو معلوم فإن زيادة المعدل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض المعدل الحدي للادخار هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تخلق تلك الشركات الأجنبية أنماط استهلاكية لا تتلاءم و خصائص البلد المضيف. وبهذا الصدد يشير الأستاذ الدكتور رمزي زكي إلى دراسة قام بها عن العلاقات بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستهلاك الترفي المحلي في بلد نام ذي زيادة سكانية واضحة، إذ وصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما تحدث تشويها في نمط الاستثمارات المحلية. و ترفع من حجم الاستهلاك الترفي في المجتمع و على النحو الذي يقلل من حجم الادخار المحلي ،و يظهر ذلك بصورة واضحة في حالة ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية من ذلك النوع الذي ينتج السلع الاستهلاكية الفاخرة في السوق المحلية ،مثل السيارات اللاسيما، و أجهزة التلفزيون ، و غير ذلك [3] .

1- مطر،محمد ، :ص88 .

2- مبروك ،نزيه عبد المقصود ،مصدر سابق ،ص 88 .

3- الاسرج، حسين عبد المطلب، إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 213، أغسطس، القاهرة، ص42، 2005 .

و ارتفاع معدلات التضخم :إن من الصفات المشتركة للدول النامية ارتفاع معدلات التضخم فيها و الذي يعرف بأنه التزايد المستمر لارتفاع أسعار السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة ، ولعل من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة إحداث موجات تضخمية على هذه البلدان و نلمس ذلك على النحو الآتي:

- تقوم الدول النامية و التي تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها بالمساهمة في إنفاق جزء من تمويل هذه المشروعات و ذلك عن طريق التمويل المحلي كالعمل على توفير البنية الأساسية مثل شق و تعبيد الطرقات، توفير وتحديث و سائل النقل و المواصلات، وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية... الخ .و لعل هذه الزيادة في الإنفاق لاسيما في المراحل الأولى لهذه المشروعات قد يسهم في خلق الخلل بين هذا الإنفاق و الإيراد الذي لم يحدث بعد، ومما قد يزيد الأمر سوءا لجوء الدولة المضيفة إلى تمويل هذه المشروعات عن طريق التمويل التضخمي، أي بزيادة حجم الائتمان في الجهاز المصرفي، فإنها تعمل بذلك على زيادة كمية النقود المتداولة مما قد يؤدي إلى حدوث التضخم ، وتميل بذلك الأسعار إلى الارتفاع.
- كما تزداد حدة الضغط التضخمي، بصفة لاسيما إذا كانت المشاريع الأجنبية تنتج إنتاجا غير مباشرا مثل الطرق و إنشاء الجامعات و المعاهد و المستشفيات... أي المشاريع التي تدخل كوسيط في إنتاج السلع و الخدمات ، ومن هنا نجد أنه بالرغم من الإنفاق الاستثماري على هذه المشروعات إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك و هذا ما قد يحدث اختلال في التوازن بين قوى العرض والطلب خلال تلك المدة.
- كذلك فإن مشكلة تسديد أعباء الدين الخارجي و الذي يؤدي إلى امتصاص النقد الأجنبي المتحصل عليه من صادرات السلع و الخدمات لهذه الدول قد يؤدي بهذه الدول أن توجه المزيد من منتجاتها إلى التصدير مما قد ينقص من الموجه محليا لهذه السلعة ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عرضها محليا مقابل الطلب المتزايد عليها ومن ثم ترتفع أسعارها أكثر فأكثر مما يؤدي إلى حدوث التضخم.

و تلوث البيئة :إذ أن الاستثمارات الأجنبية لاسيما الشركات متعددة الجنسيات تؤثر سلبا في البيئة في البلد المضيف لأن هذه الشركات غالبا ما تستثمر في مجالات تزيد من التلوث البيئي مثل الصناعات الاستخراجية و التعدينية و صناعات البتر وكيماويات و الأسمدة والأسمنت بدلا من توطن مثل هذه السلع في دولها ، وذلك لأنها تخضع لمعايير بيئية مشددة بسبب الاهتمام الشعبي و الرسمي بذلك ، بينما لا توجد مثل هذه المعايير و القيود في الدول النامية[1] .

ثانيا / محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:- يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد) في تقرير الاستثمار في العالم 1998 إلى إن ثمة عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي صارت شديدة التعقيد ، و انتهى إلى إن القدرة التكنولوجية و القدرة على الابتكار في دولة أجنبية فهي أصول مختلفة Created assets و ملكية تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة على المنافسة في العالم المفتوح . وتشير احدث الأبحاث إلى إن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبنية على أساس الوضع الداخلي للشركة متعددة الجنسيات من إذ مدى الإمكانيات المتوفرة لديها و مدى الاستعداد و الرغبة للاستثمار في الخارج و تحديد الهدف و كيفية الوصول إليه و متابعته [2] .

1- علوان ، قاسم نايف ، مصدر سابق ، ص 401 .

2- بسيوني ،محمد . دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة :مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين الشمس ، كلية التجارة، 1986، ص81 .

و تجدر الإشارة إلى إن هناك شبه اتفاق بين معظم الدول على بعض المحددات والدوافع اللاسيما بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي نتناول أهمها فيما يأتي :-

أ- معدل العائد على الاستثمار: يعد معدل العائد على الاستثمار احد العوامل المهمة و الرئيسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لان القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لايتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية . [1] .

ب- سعر الفائدة: لقد أوضح Lopez عام 1999 في دراسته عن المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ،أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية .

ت- التسويق: يلعب التسويق دورا مهماً في الاستثمار الدولي بصفة عامة إذ تمتلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها ، ومن ثم سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية ، و توزيع منتجاته .[2] .

ث- تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر ، إذ تستطيع من خلال أنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم ، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج . [3].

ج- التكنولوجيا: يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة ، مقارنتا بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدرتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير ،إذ يلاحظ أن (0,8) من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتم خلال ست دول هي :الولايات المتحدة الأمريكية،والمملكة المتحدة ،وفرنسا ،واليابان ،وسويسرا ،وهولندا.

1- عبد المولى ، السيد، أصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998، ص242.

2- عبد السلام ، رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دار السلام للطباعة والنشر ، المنصورة ،2002، ص 265 .

3- عبد السلام ، مصدر سبق ذكره ، ص 267 .

المبحث الآخر / تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر و توزيعه الجغرافي و القطاعي (1983-2004)

أولا:- تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة (1983-2004)

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا ملحوظا منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي و بلغ أقصاه في نهاية التسعينات ، ثم اخذ بعدها في الانخفاض ، و يتضح ذلك من بيانات الجدول رقم (1) إذ بلغ المتوسط السنوي لهذه التدفقات نحو 77.1(بليون) دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ 29% في المتوسط خلال المدة من(1983-1987) و يرجع هذا الارتفاع إلى انخفاض المخاطر العالمية المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار منذ عام 1985 من جراء تفجر أزمة المديونية العالمية عام 1982 من القرن الماضي . إما خلال المدة من(1988-1992) فقد بلغ المتوسط السنوي للتدفقات 177.3 بليون دولار ، إلا إن معدل النمو السنوي قد انخفض إلى 1% . و قد شهدت تدفقات هذا الاستثمار زيادة ملحوظة خلال المدة من (1993-1995) إذ وصلت في المتوسط إلى 249.5 بليون دولار ، وبمعدل نمو سنوي بلغ 24% في المتوسط خلال نفس المدة . [1] .

و ترجع احد الدراسات الانخفاض في معدلات النمو السنوي لتدفقات هذا الاستثمار في مطلع التسعينات إلى حالة الكساد وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي التي سادت في الدول الصناعية في حين أدت حالة الانتعاش التي شهدتها البلدان ولاسيما منذ عام 1995 إلى الارتفاع القياسي في تدفقات هذا الاستثمار.

إما خلال النصف الآخر من عقد التسعينات من القرن الماضي فقد شهدت تدفقات FDI ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالأوقات السابقة إذ بلغ المتوسط السنوي للتدفقات نحو 8.5 بليون دولار وبمعدل نمو سنوي 35.2%. ويعود ذلك الارتفاع كما تشير إليه بيانات الجدول (1) إلى ارتفاع معدلات نمو تدفق هذا الاستثمار من 1079 بليون دولار(وبمعدل نمو سنوي بلغ 57.3%) خلال عام 1999 إلى 1393 بليون دولار (وبمعدل نمو سنوي بلغ 29%) خلال عام 2000.

وتعزو تقارير الاستثمار في العالم ذلك الحجم المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الآخر من عقد التسعينات وسرعة معدلات نموه إلى المتغيرات في التنظيمات واللوائح الحكومية باتجاه التحرير والى الجهود العريضة التي تبذلها الحكومات لإبرام الاتفاقيات الثنائية من اجل حماية الاستثمارات [2] .

1- مهران ،حسني ، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية و الدوري،2000.

2- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ص 42، 1997.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة من(1983- 2003) .

أن المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحتدم بشكل مباشر و واضح ليس فقط على مستوى الدول النامية ضمن هذا الجزء تدفقات من الاستثمار عبر أقاليم العالم المختلفة وفقا لما يأتي :-

1- على صعيد البلدان المتقدمة:

تشير بيانات الجدول (1) إلى استحواذ البلدان المتقدمة كمجموعة على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغ حجم متوسط التدفقات السنوية مايقارب 58.8 بليون دولار خلال المدة من(1983-1987) و بما نسبته 76% من إجمالي التدفقات و تزايد نصيب هذه الدول إلى 140.5 بليون دولار في المتوسط خلال المدة (1988-1992) و بما نسبته 79% إما خلال المدة (1993-1995) فقد شهدت زيادة في التدفقات من الناحية المطلقة بلغت 163 بليون دولار .إما خلال النصف الآخر من عقد التسعينات فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا ،إذ بلغ المتوسط السنوي مايقارب 581.4 بليون دولار خلال مدة (1996_2000) وبما نسبته 72%. إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه البلدان المتقدمة سجلت أرقاما خلال عامي 2000،1999 إذ بلغت على التوالي 824.6 ، 1120.5 بليون دولار وبما نسبته 76.4% ،80% من إجمالي التدفقات . وتصبح الصورة أكثر وضوحا من خلال تتبع معدلات النمو السنوية إذ بلغ معدل النمو السنوي 42% في (1996-2000) (74.6% ، عام 1999 و 35.9% عام 2000) مقارنة ب 23% للمدة من 1993-1995 و -4% للمدة من 88-1992 ، و 37% للمدة من 83-1987 حسب بيانات الجدول السابق .أما خلال المدة (2001-2004) فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا ملحوظا إذ بلغت في المتوسط 449.1 بليون دولار وبمعدل انخفاض بلغ 59.9% مقارنة بعام 2000 .

2- على صعيد البلدان النامية :

أن نصيب البلدان النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض لصالح البلدان المتقدمة وبشكل عام استطاعت البلدان النامية إن تستقطب نحو ربع التدفقات العالمية من هذا النوع من الاستثمار وهذا ما تظهره بيانات الجدول رقم (1)

والذي يكشف أن نصيب البلدان النامية قد ارتفع من 18.3 بليون دولار في (1983-1987) وبما نسبته 24% من مجموع التدفقات العالمية 86.6% بليون دولار في (1993-1995) وبما نسبته 35% .

أما خلال المدة من(1996-2000) قد بلغ المتوسط السنوي لتدفقات FDI 202.5% بليون دولار وانخفض نصيبها النسبي إلى 25% في المتوسط ، وقد يرجع ذلك إلى الأزمة المالية التي حدثت في دول جنوب شرق أسيا عام 1997 .وتوضح بيانات الجدول السابق التراجع في تدفقات الاستثمار (2001-2004) إذ بلغت في المتوسط 194.2 بليون دولار وبمعدل انخفاض بنحو 21.1% مقارنة بعام 2000 .تتضح حركية التدفقات لذلك الاستثمار في الدول النامية في معدلات النمو السنوية إذ تكشف بيانات الجدول رقم (1) ارتفاع تلك المعدلات من 9% (1983_1987) إلى 15% للمدة من (1988_1992) ثم ترتفع لتصل إلى 26% المدة (1993_1995). أما خلال النصف الآخر من عقد التسعينات أخذت بالتراجع إذ بلغت 21% وتواصل تراجعها خلال عامي 2001,2002 بإذ وصلت إلى معدلات سالبة بلغت على الترتيب -15%، -22.6% في حين سجلت معدلات نمو موجبة بلغت 20.9% خلال عامي 2003_2004 ، أما مناطق الجذب الرئيسة له داخل مجموعة البلدان النامية تتمثل في إقليمي شرق أسيا وأمريكا اللاتينية. [1] .

1- بيرغسمان ،جويل، وزياوفانغ، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات والمشكلات ،مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع ،ديسمبر، ص 6، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1995.

جدول (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في العالم و توزيعه الجغرافي خلال المدة (1980-2004)

القيمة : بليون دولار

السنة / الإقليم	87-83	92-88	95-93	2000-96	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العالم	77.1	177.3	249.5	805	1079	1393	824	651	559.6	648.1
معدل النمو%	29	1	24	35.2	57.3	29	41-	21-	14-	15.8
البلدان المتقدمة	58.8	140.5	163	581.4	824.6	1120.5	589.4	460.3	366.6	380
معدل النمو(%)	37	4-	23	42	74.6	35.9	47.4-	22-	20.4-	3.6
الأهمية النسبية(%)	76	79	65	72	76.4	80	72	71	65	58.6
البلدان النامية	18.3	36.8	86.6	202.5	229.3	246.1	209.4	162.1	172	233.2
معدل النمو(%)	9	15	26	21.2	19.9	7.3	15-	22.6-	6.1	35.6
الأهمية النسبية(%)	24	21	35	25	21.3	18	25	25	31	36
دول وسط وشرق	-	-	-	21.3	25.1	26.4	25	28.7	21	34.9
أوربا	-	-	-	11.7[1]	11.6	5.2	5.3-	8.*14	26.8-	66.1
معدل النمو(%)	-	-	-	3	2.3	2	3	4	4	5.4
الأهمية النسبية(%)										

(1) متوسط معدل النمو السنوي خلال المدة (1988-2000) . إشارة (-) تعني أن البيان غير متوفر .

مصدر:- (نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا،المجلد الرابع،العدد الثالث،ديسمبر 1997/يناير 1998،القاهرة ،ص58) .

جدول(2) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أقاليم البلدان النامية خلال سنوات مختارة:1990-1995، 1998، 2000، 2003، 2004 .*

القيمة: بليون دولار

المدة / الإقليم	1995-1990		1998		2000		2003		2004	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
- أفريقيا	4.3	5.8	8.9	4.7	8.7	3.4	15	8.7	18.1	7.8
• شمال أفريقيا	1.5	2	2.9	1.5	2.9	1.1	5.8	3.4	5.2	2.3
• دول أخرى	2.8	3.8	6	3.2	5.8	2.3	9.2	5.3	12.8	5.5
- أمريكا اللاتينية والكاريبي	22.3	30	82	42.9	97.5	38.6	49.7	28.9	67.5	28.9
• أمريكا الجنوبية	10.4	14	52.4	27.4	57.8	22.9	21.3	12.4	37.9	16.2
• دول أخرى	11.9	16	29.6	15.5	39.7	15.7	28.4	16.5	9.6	12.7
- أسيا و الباسفيك	47.7	64.2	100	52.3	146.2	57.9	107.3	62.4	147.6	63.3
• دول وغرب أسيا	2.1	2.8	6.9	3.6	1.5	0.6	4.1	2.4	9.8	4.2
• دول وسط أسيا	0.7	0.9	3	1.6	1.9	0.8	6.1	3.5	-	-
• جنوب وجنوب شرق أسيا	44.5	59.9	90.1	47.1	142.7	56.5	96.9	56.3	137.7	59.1
• الباسفيك	0.4	0.5	0.03	0.0	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.04
الإجمالي	74.3	100	191	100	252.5	100	172	100	233.2	100

المصدر : بيرغسمان ،جويل، وزياوفانغ، المصدر السابق نفسه .

3- على صعيد البلدان العربية

لقد بذلت البلدان العربية جهودا كبيرة لتحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي الكلي في ظل النظم الاقتصادية المتحررة التي أنهجتها هذه الدول من خلال أعادة النظر في سياساتها المالية و النقدية ، بجانب تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ، والسعي باتجاه تهيأة المناخ العام للاستثمار و رفع كفاءة أسواق رئس المال المحلية للمحافظة على جهده الإنمائي و برغم ذلك نلاحظ أن تدفقات من هذا الاستثمار كانت محدودة مقارنة بحجم التدفقات الواردة باتجاه الدول النامية و لكنه شهد ارتفاعا ملحوظا في عام 2007 ليصل إلى رقم قياسي جديد قدره 72.4 مليار دولار، وبنسبة نمو قدرها 17 في المائة مقارنة بعام 2006. وإذا نظرنا إلى حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التدفق العالمي نجد إن حصة الدول العربية انخفضت من 4.4% إلى 3.9%. كذلك انخفضت حصة الدول العربية كنسبة من إجمالي التدفقات الداخلة للدول النامية من 15% عام 2006 لتصبح 14.5% بنهاية 2007.

وما زالت الدول العربية المصدرة للنفط تأتي على رأس قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول في السنوات القليلة الماضية والتي أصبحت تجني ثمار تلك الإجراءات و السياسات . إذ

المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربياً إذ وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 24.3 مليار دولار في عام 2007، بزيادة قدرها 33 في المائة عن العام 2006.

آلجدول (3) تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة، 2004-2007 (بملايين الدولارات)

الدول	2004	2005	2006	2007
الأردن	621	1532	3121	1835
الإمارات العربية المتحدة	10004	10900	8386	13253
البحرين	865	1049	2915	1756
الجمهورية العربية السورية	180[1]	692[1]	600	885
العراق	300	515	*272	448
عُمان	229	900	952	2377
الضفة الغربية وقطاع غزة	49	47	*38	21
قطر	*1199	*1152	*1786	1138
الكويت	24	250	110	123
لبنان	1993	2751	2794	2845
مصر	2157	5376	10043	11578
المملكة العربية السعودية	1942	12097	18293	24318
اليمن	144	(302)	1121	464
تونس	639	782	3312	1618
الجزائر	882	1081	1795	1665
جزر القمر	1	*1	*1	1
الجماهيرية العربية الليبية	357	1038	1734	2541
جيبوتي	39	22	108	195
السودان	1511	2305	3541	2436
الصومال	*(5)	*24	*96	141
المغرب	1070	2946	2898	2577
موريتانيا	392	814	155	153
إجمالي الدول العربية	23219	44103	61878	72368
العالم	742143	958697	1411018	1833324
الدول النامية	275032	316444	412990	499747
إجمالي الدول العربية كنسبة من العالم	%3.1	%4.6	%4.4	%3.9
إجمالي الدول العربية كنسبة من الدول النامية	%8.4	%13.9	%15	%14.5

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي، .. بيانات غير متوافرة، * بيانات تقديرية -- لا تنطبق مطابقة

المصدر: الإسكوا (2007)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية

البيانات في الجدول أعلاه مبنية على مسح شامل للشركات التي يسهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الاسكوا والذي تنفذه الاسكوا مع هيأة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق. بيانات عام 2003 مبنية على مصدر الانكتاد المذكور أعلاه.

لذلك إلى جهود الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية ولاسيما فيما يتعلق بتسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتقليل حجم البيروقراطية والانخفاض الكبير في معدل الضرائب، علماً بأن الإمارات العربية المتحدة لم تصدر حتى الآن قانوناً موحداً للاستثمار. وهذا يعني أن القانون، بالرغم من أهميته، إلا أنه قد لا يكفي لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. احتلت مصر المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة إذ وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مايقارب 11.6مليار دولار، ولعب قطاعي الخدمات المالية والسياحة دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال السنين الماضية، إذ بدأت الحكومة في خصخصة قطاع البنوك، كذلك قامت شركات كبرى بإنشاء مشاريع في مجال الفنادق والمنتجعات السياحية. كما حققت نجاحا ملحوظا في تحسين مناخ الأعمال.

وقد بلغ إجمالي نصيب كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر 49 مليار دولار أي 67 في المائة من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال عام 2007. ومن الملاحظ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كان على شكل استثمارات في مشاريع جديدة إذ ما زال حجم صفقات الاندماج والاقتناء من الشركات ضعيف مقارنة بالمعدل العالمي. وأحتل لبنان المركز الرابع عربيا إذ وصل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2.8 مليار دولار متقدما على المغرب وليبيا في المركزين الخامس والسادس على الترتيب إذ بلغ نصيب المملكة المغربية 2.6 مليار دولار، و نصيب ليبيا 2.5 مليار دولار.

ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الأقطار العربية. إذ تشير نتائج المسموحات التي قامت بها بعض الدول العربية ضمن مشروع الاسكوا عن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن التوزيع القطاعي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة إلى أخرى، إذ تبين في البحرين أن قطاع الخدمات المالية استحوذ على أعلى نصيب من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب مسح عام 2002، في حين يعد قطاع النفط والغاز في سلطنة عُمان القطاع الأول من إذ استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويأتي بعده قطاع الصناعة.أما في المملكة العربية السعودية فتصدر قطاع الصناعة والطاقة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مسح 2005، يأتي بعده قطاع العقار وأنشطة الأعمال. أما في الجمهورية العربية السورية، فنلاحظ أن نشاط الوساطة المالية جاء في المرتبة الأولى من إذ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب المسح الذي نفذ في عام 2005، يأتيه مباشرة قطاع الصناعة. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد توصل المسح الذي أجري عام 2004 إلى أن قطاع الصناعات التحويلية والماء والكهرباء جاءت في المرتبة الأولى يأتيها قطاع التجارة ثم التعدين والطاقة. كما أن قطاع الخدمات أصبح من القطاعات الرئيسة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الدول العربية ولاسيما الاتصالات والسياحة في كل من مصر، والمغرب، والجزائر وتونس. ويجب الإشارة كذلك إلى قطاع الإنشاءات الذي يعيش فورة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر إذ يتم تنفيذ مشاريع بناء. كما أن تحرير قطاع الاتصالات عن طريق تنفيذ برامج خصخصة في عدة دول عربية أدى إلى جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بيني أم أجنبي إذ برزت شركات عبر وطنية إقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الاتصالات .

المبحث الثالث/ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

أولا: الاستثمار في العراق قبل عام 2003م

لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق أي دور يذكر قبل عام 2003 وذلك يعود إلى طبيعة الأنظمة السياسية التي كانت تحكم في العراق وما تتسم به من تغيرات وعدم استقرار و رغم ذلك كانت هناك بعض التغيرات التي حصلت بناء على توصيات البنك الدولي خلال المدة (1950-1960) م والتي دعا فيها إلى أهمية أعطاء القطاع الخاص الدور الرئيس في النشاط الاقتصادي في العراق .[1] .

و بعد ذلك بدء دور الدولة يتسع نتيجة للإجراءات التي اتخذت في تلك المدة منها توسع في برامج مجلس الأعمار الذي أنشئ عام 1953، و إصدار قانون الإصلاح الزراعي لعام 1958، و أنشاء وزارة التخطيط لعام 1959، بدلا من مجلس الأعمار و بعد استحداث وزارة التخطيط أصبح توجه الدولة في رسم السياسات الاقتصادية خلال عقدي الستينات و السبعينات قائما على التوجيه و التخطيط المركزي و تعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي و أصبح القطاع العام القائد و الموجه لمعظم الفعآليات الاقتصادية و تقلصت معه فعآليات الملكية اللاسيما و النشاط الخاص و أصبحت الخطة المركزية الشاملة الإلية المهيمنة على النشاط الاقتصادي في العراق ، يضاف إلى ذلك إصدار قانون تأميم شركات النفط عام 1972 الذي ساعده في تعاظم دور القطاع العام و زيادة أهميته في النشاط الاقتصادي .

و نتيجة للحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي وما آلت إليه نتائج كارثية على مجمل الفعآليات الاقتصادية و مسيرة التنمية في العراق وكذلك نتيجة لانخفاض صادرات العراق النفطية أدى ذلك إلى توقف عدد كبير من المشاريع التنموية وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي و الاستثمار و الادخار و زيادة أعباء الديون الخارجية،

1- الهاشمي، أبو طالب عبد المطلب ، شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح، بحث منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد العراقيّ، بغداد: بيت الحكمة، 2001، ص 18 .

يضاف إلى ذلك ضعف أداء مؤسسات القطاع العام مما أدى إلى حصول اختلالات اقتصادية و مالية كبيرة في الاقتصاد العراقي كل هذه الأسباب يضاف إليها التغيرات التي حصلت على المستوى العالمي و المتمثلة في انهيار المنظومة الاشتراكية و اعتماد بلدان أخرى تطبيقات تشجع القطاع الخاص في أدارة الأنشطة الاقتصادية و لجأت الحكومة العراقية في عام 1987 إلى إجراء تغييرات في بنية الاقتصاد العراقي و أعطاء القطاع الخاص دورا مناسبا في النشاط الاقتصادي ، وقد قامت الدولة بإصدار العديد من القوانين و القرارات التي تشجع فيها دور القطاع الخاص و منها [1] :-

1- قانون رقم 62 لعام 1987 الخاص بتحويل بعض منشات القطاع العام إلى القطاع الخاص .
2- قانون رقم 132 لعام 1987 لإطلاق رئس المال الاسمي للشركات اللاسيما و تقديم التسهيلات الائتمانية لها .
3- قانون رقم 46 لعام 1988 الخاص بمنح الاستثمارات العربية امتيازات عدة وإعفاءات ضريبية و كمركية .
4- قانون رقم 24 لعام 1991 الذي بموجبه تأسس سوق بغداد للأوراق المالية .
5- قانون الاستثمار رقم 25 لعام 1992 .
6- قانون الاستثمار المالي رقم 5 لعام 1988.

7- قانون رقم 62 لعام 2002 الخاص بتشجيع الاستثمارات العربية .

ونتيجة لذلك قامت الحكومة العراقية خلال المدة 1987 – 1990 وخصخصة (35) معمل في قطاع الصناعات الإنشائية و (6) معامل لقطاع الصناعات النسيجية و (25) معمل للصناعات الغذائية. [2].

الجدول (4) وضح عدد شركات المدرجة و المتداولة و عدد الأسهم المتداولة في سوق بغداد المالية .

السنوات	عدد الشركات المدرجة	عدد الشركات المتداولة	عدد الأسهم المتداولة(سهم)
1992	64	60	49912282
1993	66	64	150652266
1994	80	75	191531047
1995	87	85	693663254
1996	100	97	1215889292
1997	98	98	1314048359
1998	95	95	1870970734
1999	97	96	2288692746
2000	99	98	3482005278

مصدر:(نقلا عن أ.صبيح الدليمي ، مستلزمات تفعيل دور سوق بغداد للأوراق المالية بحث منشور في كتاب دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001، ص 276) .

و في قطاع الخدمات و حسب البيانات المتوفرة فقد سمحت الحكومة العراقية لقطاع الخدمات المصرفية بتأسيس مصارف أهلية على شكل شركات مساهمة استنادا لقانون الدولة رقم (12) لعام 1991 المعدل لقانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لعام 1976 إذ نلاحظ من الجدول أدناه أن عدد المصارف الأهلية (اللاسيما) قد ازداد بعد أن كان (6) مصارف عام 1992 وصل إلى (61) مصرف عام 1999 و قد تركزت النسبة الأكبر من هذه المصارف في بغداد إذ وصل عددها إلى 43 مصرف أهلي :

1- وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية ، بغداد ،ص 8، 2004.

2-لفتة،فاطمة مصعب،تقويم عملية الخصخصة في بلدان عربية مختارة مع إشارة لاسيما للعراق،رسالة ماجستير،جامعة القادسية،ص108 ،2005.

الجدول (5) عدد المصارف الأهلية في فروعها في العراق للمدة من (1992-1999)

السنوات	عدد المصارف الأهلية	عدد الفروع		مجموع الفروع
		بغداد	المحافظات	
1992	2	5	1	6
1993	6	10	2	12
1994	7	14	6	20
1995	8	22	9	31
1996	8	23	16	39
1997	9	27	18	45
1998	15	30	18	48
1999	21	43	18	61

مصدر: البنك المركزي العراقي – قسم الإحصاء و الأبحاث ، تقارير لسنوات مختلفة عن المصارف اللاسيما في العراق .

إما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فقد كان غير مسموح به من قبل الحكومة العراقية آنذاك انطلاقا من سياسة دعم الاستثمارات العربية و عدم السماح للمستثمرين الأجانب بمزاحمة المستثمر العربي في استثمار أمواله في شركات القطاع الخاص في العراق .

ثانيا : واقع الاستثمار الأجنبي في العراق بعد عام 2003 :-

وضحنا في الفقرة السابقة بأن الاستثمارات الأجنبية لم يكن لها أي دور يذكر في النشاطات الاقتصادية في العراق و لكن بعد عام 2003 وهو العام الذي شهده تغييرات جذرية سياسية و اقتصادية و أمنية كان على رأسها انهيار النظام الشمولي السياسي و الاقتصادي في العراق ، إذ تعن الاقتصاد من نظام التخطيط المركزي الشامل القائم على تدخل الدولة في مجمل العملية الاقتصادية ،إلى اقتصاد السوق وتبني برنامج إصلاح اقتصادي بأشراف من المنظمات الاقتصادية الدولية وأولها وبصورة مباشرة صندوق النقد الدولي لما يمتلكه كمؤسسة عالمية من خبرات وإمكانات في ضوء وظائفه الافتراضية والفنية والرقابية وبعدما وقع العراق مع الصندوق اتفاقية(خطاب النوايا) المتضمنة السياسات الاقتصادية التي ستنتهجها الدولة في المرحلة المقبلة.

وبعد التحسن الأمني في العراق فضلاً عن وجود هيأة الاستثمار الوطنية المتخصصة التي انبثقت عن قانون الاستثمار الأجنبي المباشر رقم (13) لسنة 2006 الذي صادق عليه مجلس النواب العراقي ،وتشكيل هيئات الاستثمار في محافظات العراق.مسؤولة عن التخطيط الاستثمار و منح أجازات الاستثمار في المحافظات والأقاليم [1] .

وجدت بهذا الشكل بعض الأطر القانونية اللازمة لعمل المستثمرين الأجانب ومن ثم أصبح لزاماً العمل وبجهود حثيثة ومنظمة لجذب الاستثمارات الأجنبية لان العراق بيئة خصبة لهذه الاستثمارات، فهو يعاني من تدهور البنية التحتية وتدهور الخدمات وضمور جميع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وعلى رأسها القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ناهيك عن تزايد معدلات البطالة. ومن شأن الاستثمارات هذه أن تلعب دوراً كبير في معالجة الاختلافات التي اشرنا أليها وتحسين وتنشيط قطاعات الاقتصاد كافة لان هذه الاستثمارات تدخل في كل المجالات والأنشطة الإنتاجية .

1- الجبوري ، محمود خلف ، النظام القانوني للاستثمار في العراق ، مجلة كلية التراث للجامعة ،العدد السابع،2010

ثالثا :العقبات التي تواجه عملية الاستثمار الأجنبي في العراق :-

بالرغم من وضع قانون خاص بالاستثمار ووضع العديد من النصوص القانونية التي عالجت مسائل الاستثمار و منها على سبيل المثال وضع المادة (25) من دستور العراق لعام 2005 و التي تنص على أن تقوم الحكومة العراقية بإصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده و تنويع مصادره و تشجيع القطاع الخاص و تنميته . كذلك نصت المادة (26) من الدستور (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة) . فان الاستثمار الأجنبي في العراق يواجه الكثير من الإشكالات السياسية و الاجتماعية متمثلة بغياب التوافق السياسي الوطني و السلوكيات الاجتماعية المتخلفة ، فضلا عن ذلك فأن الاستثمار الأجنبي ما زال يواجه كثير من الصعوبات و منها :

أولا: الأمن :- أن فقدان الأمن من العوامل الطاردة بشدة للاستثمار الأجنبي ومن حقنا أن نسأل لماذا ينجح الاستثمار الأجنبي في البلدان الأخرى ولا ينجح في العراق والجواب على هذا السؤال ؟ نقول : أن رأس المال يبحث أو يتجه نحو المناطق الأكثر آمنا فبمن ثم هناك علاقة طردية بين توفر الأمن والاستثمار الأجنبي .وقدر تعلق الأمر بالعراق فقد عانى في السنوات السابقة من فقدان الاستقرار الأمني. ولكن وبعد خطة فرض القانون فان الوضع الأمني قد تحسن عن السابق وهو يتجه إلى المزيد من التحسن مما يسجل نقطة ايجابية في صالح تشجيع الاستثمار الأجنبي

ثانياً : البني التحتية :- مما لا شك فيه إن البنى التحتية المتمثلة(بالطاقة الكهربائية والوقود والنقل وبناه التحتية من موانئ بحرية ومطارات وسكك حديد وطرق وجسور وخدمات الاتصالات وخدمات مالية ومصرفية وتامين وتوفير مياه) فان جميعها تشكل حزمة من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي ويلاحظ أن العراق يعاني نقصا في البنية التحتية المشجعة للاستثمار الأجنبي لاسيما في مجال الطاقة الكهربائية وسهولة الحصول على الوقود ، وضعف الخدمات المصرفية وعدم تطورها بالدرجة الكافية بما يوازي دول الجوار على الأقل .

ومن هنا لابد أن تقوم الدولة بواجبها من خلال الاستثمار العام بإعادة البنى التحتية القائمة وزيادتها بما يتلاءم مع الزيادة في عدد السكان في العراق كي تشجع على الاستثمار الأجنبي .ومن الجدير بالذكر أن الدولة تسعى إلى توفير التمويل اللازم لهذا الغرض من خلال الموازنة الوطنية والقروض الخارجية إذ تم تخصيص مبالغ القروض الميسرة التي حصل عليها العراق لإعادة أعمار البنى التحتية ومن المؤمل إن يسهم ذلك في تامين جانب من البنى التحتية اللازمة لتحفيز الاستثمار الأجنبي .

ثالثا : البيانات الإحصائية :- تعد البيانات الإحصائية عن الاقتصاد الكلي في أي بلد من الأمور المهمة جدا للاستثمار الأجنبي لمعرفة مجالات الاستثمار والجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وهذا ما لايمكن تحققه إلا بتوفير البيانات من مكونات الناتج المحلي الإجمالي من زراعة وصناعة وتجارة ونقل وخدمات .....الخ

ومعدلات التضخم السائدة واحصاءات مالية حكومية من اجل التعرف على السياسة المالية للدولة والتوجهات الضريبية.

وكذلك احصاءات المسح النقدي من اجل التعرف على السياسة النقدية وتحديد سعر الفائدة فضلاً عن إحصائيات التجارة الخارجية لمعرفة الاستيرادات والصادرات من السلع والخدمات بما يعكس الهيكل الاستهلاكي والإنتاجي للبلد .عليه لابد من توفير خارطة استثمارية للعراق تؤشر عليها أماكن وأنواع الفرص الاستثمارية المتوفرة والترويج لها ، فضلاً عن توفير البيانات الإحصائية وفق المعايير الدولية .

رابعا :الإطار القانوني :- على الرغم من تشجيع أو سن قانون الاستثمار الأجنبي رقم(13) لسنة 2006 فانه يحتاج إلى إصدار التعليمات اللاسيما بتسهيل تنفيذ هذا القانون بالصورة التي تساعد على انسياب الاستثمارات الأجنبية باتجاه الفرص الاستثمارية بسهولة ويسر .

خامساً: الفساد الإداري :- تواجه عملية الاستثمار الأجنبي في أي مكان مشكلة الفساد المالي والإداري وذلك من خلال الرشوة والعمولات غير القانونية ولا يستثنى العراق من ذلك وعليه لابد من اتخاذ الخطوات اللازمة التي تعزز عمل الدوائر الرقابية ونشر ثقافة النزاهة .

سادساً : ارتفاع الأجور :- يلاحظ أن الأجور في القطاع الخاص تسير نحو الارتفاع بصورة عامة على الرغم من البطالة المنتشرة في العراق نتيجة تسارع معـدلات التضخم من ناحية وزيادة الجور في القطاع العام من ناحية أخرى ومن ثم سيشكل تحديا مستقبليا للاستثمار الأجنبي ، وقد يزداد هذا الأمر تعقيداً عند قدوم الاستثمارات الأجنبية وممارسة نشاطها على ارض الواقع .

رابعا: السياسات المقترحة لعلاج مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

في ضوء دراسة الإطار النظري لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و اتجاهات تدفق هذا الاستثمار عبر مناطق العالم المختلفة و منها بلدان العربية والنامية وفي ضوء تحليل أهم المعوقات التي تقف حائلا دون تطور الاستثمار الأجنبي في العراق يمكن صياغة السياسات التي تساعد على حل المشكلات تدفق هذا الاستثمار و توجيه مساره نحو العراق وكما يأتي :- [1]

1- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي:

يعد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم الإحداث الحاكمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تمثل هذا في تحقيق معدلات مطردة و مرتفعة لنمو الناتج المحلي الحقيقي وهو ما يعبر عن موقف الاقتصاد الكلي ، أو تلافي التقلبات العنيفة في سعر الصرف الاسمي والتي يكون لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . ومن ثم فأن دراسة فرص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية يجب إن لاتتم بمعزل عن حركة الاستثمارات غير المباشرة و تطورات أسعار الفائدة العالمية . وفي ضوء تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الفائدة العالمية،فأن دعم عوامل استقرار الاقتصاد الكلي بما يضمن تحقيق ربحية متوقعة لهذا الاستثمار تفوق معدلات الفائدة العالمية يعد أمرا مهماً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

2- سياسات تعزيز الانفتاح الاقتصادي و الاندماج الإقليمي والدولي :

يتطلب تعزيز الانفتاح الاقتصادي للدول العربية عدد من الإجراءات يتمثل أهمها فيما يأتي :-

1- أصلاح هيكل التعريفة الجمركية ، و إزالة التشوهات المتمثلة في كثرة عدد فئات التعريفة الجمركية .

2- تحسن كفاءة البنية الأساسية المادية من طرق ومباني و مطارات و وسائل نقل و الاتصالات و الكهرباء .

3- تحسين معايير الاختبار و المعايرة و التوثيق بإذ تتفق مع المعايير العالمية مع أشراك القطاع الخاص في أسس التطوير .

1- قبلان، فريد احمد ،الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، دراسة مقارنة ،دار النهضة العربية ، القاهرة، 2008 ص 364 ،.

4- تقليص الحواجز غير الجمركية من رسوم الخدمات ، ورسوم الفحص ، والرقابة و غيرها ، و ذلك من اجل ضمان سلامة السلع المستوردة و ضرورة مطابقتها للشروط البيئية و الصحية ، وربما لا يتوافق عدد كبير من المعايير الفنية في الدول العربية مع المعايير الدولية . ويترتب على ارتفاع هيكل الحماية الجمركية وغير الجمركية زيادة تكلفة المعاملات الاقتصادية .

5- أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي : يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي ضرورة لابد من السعي باتجاه تفعليها بين البلدان العربية و ذلك من خلال توقيع اتفاقيات التكامل الاقتصادي إذ يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية و عولمة الإنتاج و الأسواق و حركة رؤوس الأموال العالمية .

3- تهيأة البيئية التشريعية و القانونية و المؤسسية:

وفيما يتعلق بهيأة البيئة التشريعية و القانونية المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر فعلى الدول العربية إن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار ، (قانون الشركات ، قانون تشجيع الاستثمار، قانون ضريبة الدخل، قانون المناطق الصناعية و التجارية) ، وذلك لتحقيق الشفافية و الوضوح إمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار ، و كذلك العمل على إعادة النظر في قوانين الملكية العامة بإذ يتساوي المستثمرين الأجانب مع المستثمرين الوطنيتين و رفع القيود المتعلقة بالقطاعات و الأنشطة غير المسموح للمستثمرين الأجانب الدخول فيها ، بما في ذلك تبسيط الإجراءات و الرسوم ، وسرعة إصدار و تفعيل قوانين تنظيم المنافسة و منع الاحتكار ، وحماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع ، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري [1] .

4- تنمية الموارد البشرية :-

تواجه الدول النامية ومن بينها على الدول العربية الصعيد العالمي مشكلة انخفاض قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك لان الاستثمارات الأجنبية تتجه غالبا إلى الدول التي توفر بها- فضلاً عن مشروعات البنية الأساسية- قوة عمل تتسم بالمهارة و بارتفاع الإنتاجية و بالقدرة على تطبيق احدث الأساليب التكنولوجية في الإنتاج،مما يفسر اتجاه الاستثمارات الأجنبية إلى دول جنوب شرق آسيا وهي الدول التي تعرف بالنمو الأسيوية[2] 5- تحسين النظام الضريبي و الإدارة الضريبية

فيما يأتي عرض لأهم السياسات المقترحة بشأن تطوير النظام الضريبي و الإدارة الضريبية في الدول العربية [3] :

- ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية و ربطها بالأوليات الاقتصادية كما هو الحال في إسرائيل مع التركيز على الصناعة باعتبارها نشاطا ديناميكيا مهماً لتطور القطاعات الأخرى.
- تقديم نظام للحوافز الضريبية مبسط إداريا ، يقلل من عدد الضرائب و يعتمد على الأسعار النسبية و يوسع الأوعية الضريبية .
- دراسة إن تشمل الإعفاءات الضريبية الاستثمارات التي يتم تمويلها من فوائض و أرباح الشركات المحتجزة.
- التيسير على المستثمرين في مجال دفع الضرائب على الدخل وذلك من خلال تأجيل دفع 20% من قيمة المستحقات الضريبية الواجبة الدفع .

1- سويفي، عبد الهادي عبد القادر ، أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي ،جامعة أسيوط ، القاهرة ،2002 ،ص 210-211.

2- سويفي ، مصدر السابق نفسه ، ص 239 .

3- قبلان ، مصدر سابق ، ص370 .

6-توفير الاستقرار و الإصلاح السياسي :

يرتبط نجاح سياسات التنمية بوجه عام و سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص بمدى توفر الاستقرار السياسي و الأمني و استقرار أنظمة الحكم و غياب الاضطرابات السياسية و العنف و كذلك بمدى تحقيق اصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة و الكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية و السياسات المستقبلية . و لن يتم ذلك إلا في حالة توفر مناخ ديمقراطي يعزز من حرية التعبير عن الرأي و يكفل كافة الحقوق السيتسية و المهنية و يفعل من دور المجتمع المدني .

7- تحسين كفاءة القطاع المالي و المصرفي :

أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متطور ومتحرر هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية و حققت أداء اقتصادي أفضل . كما برهنت التجارب على نجاح الإصلاحات الهيكلة الكلية و قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي و البنكي .ومن السياسات المقترحة في هذا المجال هو التطبيق الكفوء لقواعد الرقابة المالية والإشراف على زيادة معدلات الائتمان ، أيجاد البيئة المناسبة للتوسع في عملية الاقتراض المصرفي ، حث البنوك الصغيرة على الاندماج مع بعضها البعض مما يدعم من قدرتها على المنافسة ، توسيع قاعدة الملكية اللاسيما في الجهاز المصرفي للحد من هيمنة الحكومات على القطاع المصرفي و كذلك أهمية تطوير نظم المعلومات واستخدام التكنولوجية الحديثة و تطبيق نظم الجدار الائتمانية للعملاء .

8- تنمية مهارات الترويج و فرص الاستثمار :

يتطلب ترويج فرص الاستثمار و تحسين صورة العراق في الخارج كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر عددا من السياسات يتمثل أهمها فيما يأتي: [1] .

- صياغة برامج لترويج المشروعات المستهدف الاستثمار فيها و ذلك من خلال تكثيف الجهود و التعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل الوكالة الدولية للاستثمار التابعة لبنك الدولي، و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- أنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات و ذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف مناطق العالم و يستلزم ذلك تطوير و تدريب القائمين على تنفيذ برامج التسويق و الترويج .
- دراسة الاتجاهات الحالية و المتوقعة في استثمارات التكتلات الإقليمية و الشركات الدولية وذلك بهدف التعرف على محددات جذبه و كذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية .
- التأكيد على استخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في خدمات الترويج و التسويق والتعريف .

1- صقر ، عطية عبد الحليم : الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر ، دار النهضة العربية ، 1998، ص 43 .

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا:الاستنتاجات:-

بناءا على ما جاء في البحث من تحليل فأننا نورد الاستنتاجاتالأتية:

1- **ضعف الاستثمارات الأجنبية فالعراق لأسباب أمنية و سياسية و اقتصادية واجتماعية و تشريعية . في حين تتركز في البلدان الأخرى التي تتسم بالاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الأمني .**
2- **ضعف الخطط الاستثمارية و التنموية و عدم وضوح الأهداف اللاسيما بهما .**
3- **عدم توفر بيئة تشريعية و قانونية مناسبة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية فضلا عن ضعف أنظمة الحوافز و الأطر التنظيمية .**
4- **انخفاض مستوى و خبرة القوى العاملة و الملاكات البشرية في العراق مما يؤدي إلى عدم توجه هذه الاستثمارات إلى العراق إذ من المعروف هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمارات الأجنبية و تطور القوى العاملة .**
5- **ضعف أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية اللاسيما بالاستثمارات الأجنبية وعدم توفر بيئة تشريعية وقانونية مناسبة لاسيما بالاستثمار .**
6- **عدم وجود مؤسسات لاسيما بالترويج للاستثمارات الأجنبية .**
7- **تعاني البلدان النامية ومنها العراق من عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية.**

ثانيا:التوصيات : بناءا على ما جاء في البحث من استنتاجات فأننا نورد التوصياتالأتية :

1- **أهمية العمل الجاد و المخلص من أجل تحيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني في العراق و ذلك من خلال تحيق العدالة الاجتماعية و تطبيق النظام الديمقراطي بكافة أشكاله و متطلباته .**
2- **يجب العمل ومن خلال تشكيل هيأة وطنية على مستوى العراق تقوم وضع الخطط اللاسيما بالاستثمارات الأجنبية و وضع التشريعات اللاسيما بذلك و تعمل كذلك علة وضع خطط اقتصادية واضحة المعالم قابلة للتطبيق .**
3- **العمل على رفع كفاءة وأداء القوى العاملة لأهمية ذلك في جذب الاستثمار واستخدام التكنولوجيا المستوردة ، مما يؤدي إلى رفع درجة المنافسة للشركات المحلية وتحسين المنتجات .**
4- **أهمية توفير البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال تشريع القوانين اللاسيما بالاستثمار لأهمية ذلك الكبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية ، وكذلك مراجعة أنظمة الحوافز اللاسيما بالاستثمار.**
5- **أهمية دور مؤسسات الترويج في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية كفاءة العاملين فيها .**
6- **دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي لكونه من أهم المحددات ألحاكمه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .**

المصـــــــــــــــــــادر:

1. **أبو قحف ،عبد السلام ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001 .**
2. **الاسرج، حسين عبد المطلب، إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 213، أغسطس، القاهرة، 2005 .**
3. **بسيوني ،محمد . دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة :مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي ، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين الشمس ، كلية التجارة، 1986.**

4. بيرغسمان ،جويل، وزياوفانغ، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الانجازات والمشكلات ،مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع ،ديسمبر 1995، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
5. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997.
6. الجبوري ، محمود خلف ، النظام القانوني للاستثمار في العراق ، مجلة كلية التراث للجامعة ،العدد السابع،2010
7. حردان ،طاهر حيدر ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997 .
8. دويدار ،محمد ، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية،2000
9. الراوي ، خالد وهيب : الاستثمار ، مفاهيم تحليل، دار المسيرة للنشر ، عمان، الأردن، ط1، 1999.
10. رمضان ، زياد ، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي ، دار وائل للطباعة والنشر ،الأردن، ط1998،1 .
11. سويفي، عبد الهادي عبد القادر ، أساسيات التنمية و التخطيط الاقتصادي ،جامعة أسيوط ، القاهرة ،2002.
12. شلتاغ، شيماء محمد ، القانون الواجب التطبيق على عقود الدولة مع الأشخاص الأجنبية، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية القانون، جامعة بغداد، 1426هـ، 2005م.
13. صقر ، عطية عبد الحليم : الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر ، دار النهضة العربية ، 1998 .
14. عبد السلام ، رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دار السلام للطباعة والنشر ،المنصورة ،2002، ص 265.
15. عبد الله ،عبد الله عبد الكريم ، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008 .
16. عبد المولى ، السيد، أصول الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998.
17. علوان ، قاسم نايف ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ط1، عمان ، دار الثقافة ،2009 .
18. قبلان، فريد احمد ،الاستثمار الأجنبي في الدول العربية ، دراسة مقارنة ،دار النهضة العربية ، القاهرة، 2008 .
19. لفتة ،فاطمة مصعب ، تقويم عملية الخصخصة في بلدان عربية مختارة مع إشارة لاسيما للعراق ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ،2005
20. مبروك ،نزيه عبد المقصود ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ط 1 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2013.
21. مطر،محمد . إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العملية ، الطبعة الخامسة ،عمان ، دار وائل،2009.
22. مهران ،حسني ، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية و الدوري،2000.
23. نزيه عبد المقصود ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة . ،العامرية،الطبعة الأولى،2006 .
24. الهاشمي، أبو طالب عبد المطلب ، شركات الاستثمار المالي في العراق بين الواقع والطموح، بحث منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد العراقيّ، بغداد: بيت الحكمة، 2001.
25. وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية ، بغداد ، 2004.